



مجلة التربوي
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن
كلية التربية / الخمس
جامعة المرقب

العدد السابع والعشرون
يوليو 2025م

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير	د. سالم حسين المدهون
عضو هيئة التحرير	د. نور الدين سالم ارحومة
عضو هيئة التحرير	د. بشير علي الطيب
عضو هيئة التحرير	أ. سالم مصطفى الديب
عضو هيئة التحرير	أ. محمد حسن اقدورة
عضو هيئة التحرير	أ. محمد أبو عجيبة البركي

- المجلة ترحب بما يرد عليها من أبحاث وعلى استعداد لنشرها بعد التحكيم .
 - المجلة تحترم كل الاحترام آراء المحكمين وتعمل بمقتضاها .
 - كافة الآراء والأفكار المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تتحمل المجلة تبعاتها .
 - يتحمل الباحث مسؤولية الأمانة العلمية وهو المسؤول عما ينشر له .
 - البحوث المقدمة للنشر لا ترد لأصحابها نشرت أو لم تنشر .
- (حقوق الطبع محفوظة للكلية)



ضوابط النشر:

- يشترط في البحوث العلمية المقدمة للنشر أن يراعى فيها ما يأتي :
- أصول البحث العلمي وقواعده .
- ألا تكون المادة العلمية قد سبق نشرها أو كانت جزءا من رسالة علمية .
- يرفق بالبحث تزكية لغوية وفق أنموذج معد .
- تعدل البحوث المقبولة وتصحح وفق ما يراه المحكمون .
- التزام الباحث بالضوابط التي وضعتها المجلة من عدد الصفحات ، ونوع الخط ورقمه ، والفترات الزمنية الممنوحة للتعديل ، وما يستجد من ضوابط تضعها المجلة مستقبلا .

تنبيهات :

- للمجلة الحق في تعديل البحث أو طلب تعديله أو رفضه .
- يخضع البحث في النشر لأولويات المجلة وسياستها .
- البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ، ولا تعبر عن وجهة نظر المجلة .

Information for authors

- 1- Authors of the articles being accepted are required to respect the regulations and the rules of the scientific research.
- 2- The research articles or manuscripts should be original and have not been published previously. Materials that are currently being considered by another journal or are a part of scientific dissertation are requested not to be submitted.
- 3- The research articles should be approved by a linguistic reviewer.
- 4- All research articles in the journal undergo rigorous peer review based on initial editor screening.
- 5- All authors are requested to follow the regulations of publication in the template paper prepared by the editorial board of the journal.

Attention

- 1- The editor reserves the right to make any necessary changes in the papers, or request the author to do so, or reject the paper submitted.
- 2- The research articles undergo to the policy of the editorial board regarding the priority of publication.
- 3- The published articles represent only the authors' viewpoints.





شرح منظومة (المرشد إلى النحو) للشيخ الدكتور فرج حسين الفقيه باب أفعال المقاربة
(كاد وأخواتها)

علي مصباح محمد زلطوم

كلية التربية الخمس / جامعة المرقب

Ali.Zaltoum@gmail.com

ملخص البحث:

تهدف الدراسة إلى التعريف بأفعال المقاربة من حيث عملها، وأن أفعال هذا الباب ثلاثة أقسام: ما وضع للدلالة على قرب الخبر وهي: كاد وأوشك وكرب، وما وضع للدلالة على الرجاء، وهي: عسى وحرى واخلوق، وما وضع للدلالة على الشروع وهي: أنشأ وطفق وجعل وأخذ وغيرها؛ وهل أفعالها جامدة أم متصرفة؟ وهل خبرها جملة أم مفرد؟ وما نوع الجملة؟ وحكم اقترانها ب(أن)، وما حكم (كاد) المنفية والمثبتة؟ وحكم تقدم الخبر مع أفعال المقاربة، وحكم حذف الخبر.

الكلمات المفتاحية:

أفعال المقاربة - كاد وأخواتها - علم النحو - الشيخ فرج حسين الفقيه - الجامد والمتصرف - الجملة الفعلية والاسمية - النواسخ

مقدمة:

كان لعلماء ليبيا، وما قدموه من مؤلفات الأثر الطيب في إثراء المكتبة العربية في مختلف العلوم، لاسيما علوم اللغة العربية، فشاركوا أقرانهم من علماء الأمة في إثراء المكتبات العربية بعدد المؤلفات والمراجع أكملت ما تحتاجه من علوم وأبحاث، ولعل من



أبرز ما يشار إليه بالبنان من علماء هذا البلد المعطاء فضيلة الشيخ الدكتور فرج حسين الفقيه، فقد أسهم في إثراء المكتبات العربية بعدد المؤلفات في علوم شتى، فكانت له مصنفات في علوم القرآن، والفقه، واللغة العربية، ومن بين ما ألف في علوم اللغة منظومة في النحو بعنوان (المرشد إلى النحو)، والتي سأتناول منها . بمشيئة الله تعالى . باب (أفعال المقاربة)، وقد خصصت هذا البحث للأفعال الدالة المقاربة، وهي: (كاد، وأوشك، وكرب)، وأما الأفعال الدالة على الشروع والرجاء، فسأتناولها في بحث آخر . إن شاء الله تعالى .

وتهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعريف بعلماء ليبيا، وإظهار آثارهم.
 2. لفت انتباه الطلاب والباحثين إلى التراث العلمي لعلماء هذا البلد، وربط ماضيهم بحاضرهم.
 3. تعريف الطلاب بأهم أحكام أفعال المقاربة.
- وتكمن أهمية البحث في التعريف بأحكام أفعال المقاربة (كاد . أوشك . كرب)، وآراء النحاة وأقوالهم.

وقد صدرت البحث بقسم دراسي ذكرت فيه تعريفاً بصاحب النظم، وقد حرصت في البحث على توثيق المعلومات التي أذكرها من مصادرها.

التعريف بالناظم: الشيخ الدكتور فرج حسين الفقيه⁽¹⁾:

1. ترجمة الشيخ من بحث بعنوان جهود علماء مسلاته الفقهية في إثراء مذهب السادة المالكية، للباحث د. وليد يشير البكوري، وما نقل مشافهةً من الشيخ.



اسمه ومولده: هو الشيخ الدكتور فرج علي حسين الفقيه، عضو هيئة علماء ليبيا، ولد سنة 1943م بمدينة مسلاتة بقرية القرقاشية، وبها نشأ وترعرع في أسرة علم وفضل، حفظ القرآن الكريم بزاوية ميزان بطرابلس على يد الشيخ المهدي الهنشيري، والشيخ مفتاح أبوعزة الساحلي . رحمهما الله . تلقى تعليمه الديني بمعهد ميزران، ثم انتقل إلى مصر وتحصل على الشهادة الثانوية، عاد بعدها إلى ليبيا ولم يكمل دراسته الجامعية بسبب الأحداث التي حصلت بين البلدين، التحق بجامعة بنغازي وتحصل على الشهادة الجامعية الليسانس سنة 1980م، ثم شهادة الماجستير سنة 1983م بعنوان (الرهن والانتفاع بالمرهون في الشريعة الإسلامية)، تحصل بعدها على شهادة من جامعة الزاوية 1999م. وعنوانها: "مظاهر التيسير ورفع الحرج في الشريعة الإسلامية".

اشتغل في وظائف عديدة في دوائر الدولة الحكومية فقد تولّى قسم النفوس بالسجل المدني مسلاتة، وأمين عام بلدية مسلاتة، كما اشتغل مفتشاً تربوياً في مدارس التعليم العام، ثم انتقل إلى العمل بالتعليم العالي سنة 2000م. فدرّس بالجامعة الأسمرية، وكلية الآداب جامعة المرقب، وكلية المعلمين ترهونة، وكلية الدعوة الإسلامية طرابلس، كما أشرف وناقش العديد من البحوث والوسائل الجامعية.

شيوخه:

درس الشيخ على مجموعة من العلماء نذكر منهم الشيخ الهادي سعود، والشيخ علي بن حسن العربي، والشيخ الطيّب المصراتي، والشيخ خليل المزوغي، والشيخ المهدي أبو شعالة، وغيرهم.



مؤلفاته:

ألف الشيخ في علوم متعددة فقد ألف في العقيدة، والفقه، وعلوم الحديث، وعلوم القرآن، وعلوم اللغة نذكر منها:

1. اللآلئ المنظومة في الفقه المالكي في العقيدة، والفقه، والفرائض، وهي منظومة من 2700 بيت.
2. أحكام العبادات، طبع سنة 2000م.
3. مظاهر التيسير ورفع الحرج في الشريعة الإسلامية. طبعته دار قتيبة دمشق 2003م . 2006م.
4. اختلاف الفقهاء وأسبابه، طبعته دار الطالب طرابلس سنة 2011م. والرهن والمرهون في الشريعة الإسلامية.
5. منظومة في شرح تطبيقات القواعد الفقهية.
6. الذريعة لفهم مقاصد الشريعة، وهو نظم في مقاصد الشريعة ويقع في 200 بيت.
7. منظومة المرشد إلى النحو، وسنتناول منها في هذا البحث أفعال المقاربة (كاد . أوشك . كرب) . إن شاء الله .
8. نظم في السياسة الشريعة، من 275 بيتاً.

تمهيد:

هذا هو النوع الثالث من الأفعال العاملة في المبتدأ والخبر وهي أفعال المقاربة، وإنّما سُمّيت أفعال المقاربة؛ مجازاً من باب تسمية الكلّ باسم الجزء، وهو مجاز مرسل، وذلك نحو تسميتهم الكلام كلمة، قال ابن حيّان: "وسمّيت أفعال المقاربة؛ لأنّ فيها ما هو للمقاربة لا أنّها كلّها للمقاربة؛ لأنّ فيها ما هو للشروع في الفعل، وما هو للتراخي، فلا مقارنة في



هذين، فإطلاق المقاربة عليها كلّها مجاز، وهو من باب تسمية المجموع ببعض أفرادهِ⁽²⁾، وقيل: إنّما سميت أفعال المقاربة من باب التغليب، أي: تغليب بعض أقسام الباب على بعض؛ وذلك لشهرة غالبية، أو لكثرة وقوعه في الكلام على بقية الأقسام⁽³⁾.

والحقيقة أنّ أفعال هذا الباب ثلاثة أقسام: ما وضع للدلالة على قرب الخبر وهي: كاد وأوشك وكرب، وما وضع للدلالة على الرجاء أي: رجاء المتكلم الخبر في زمن الاستقبال نحو: عسى وحرى واخلوق، وما وضع للدلالة على الشروع في الخبر نحو: أنشأ وطفق وجعل وأخذ وغيرها؛ ولأنّ أفعال هذا الباب بأقسامها الثلاثة جيء بها لتدلّ على تقريب الخبر من المخبر عنه، فإنما أتت لمعنى في المبتدأ والخبر، كما جاءت كان وأخواتها للغرض ذاته، وهو كون ذلك في الزمان المعين؛ فلذلك عدّت من النواسخ.

وكان الأصل فيها أن تدخل في باب كان وأخواتها، إلا أنّها اختصّت عن كان وأخواتها بحكم لا يكون فيها، فكان وأخواتها دخلت على الجملة الاسميّة؛ لإفادة معنى الزمان في الخبر، وكاد وأخواتها دخلت؛ لإفادة معنى القرب في الخبر، فلذلك أخرجوها عنها؛ ولأنّ خبرها لا يكون في الغالب إلّا فعلاً مضارعاً⁽⁴⁾.

وهي تعمل عمل كان وأخواتها حيث تدخل على الجملة الاسميّة فترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتتصب الخبر ويسمى خبرها، إلّا أن خبرها لا يكون في الأكثر إلّا جملة فعلية مقترناً بأن؛ وذلك أنّها لما كانت للاستقبال جاؤا بأن الدالة على الاستقبال، وقد تحذف أن وهو قليل، وذلك إذا أرادوا أن يقربوها من الحال، قال ابن يعيش: "وأما لزوم الخبر (أن)؛

2. التذييل والتكميل 328/4، وينظر: أوضح المسالك 269/1، وشرح التصريح 277/1.

3. ينظر: حشية الصبان على الأشموني 399/1.

4. ينظر: توضيح المقاصد 515/1، وتمهيد القواعد 1258/3.



فلما أُريد من الدلالة على الاستقبال، وصرف الكلام إليه؛ لأنّ الفعل المجرد من (أن) يصلح للحال والاستقبال، و(أن) تخلصه للاستقبال⁽⁵⁾.

وقد يأتي الخبر مفرداً شذوذاً كما في قول الشاعر: (6)

فَأُبْتُ إِلَىٰ فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِباً وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفُرُ

فأتى بخبر كاد مفرداً وهو قوله: (آيِباً)، ونحو قول العرب: (عَسَى الغَوِيرُ أَبُوساً) (7)، ف(أَبُوساً) اسم مفرد وليس جملة، وقد جاء خبراً لـ(عسى).

كما يأتي الخبر جملة اسمية بعد الفعل (جعل)، وهو نادر، نحو قول الشاعر: (8)

وَقَدْ جَعَلْتُ قُلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعَهَا قَرِيبُ

5. شرح المفصل لابن يعيش 375/4، وينظر: أسرار العريية ص: 127.
6. البيت من الطويل وهو لتأبط شراً في ديوانه ص: 362، وخزانة الأدب 378/8، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 83/1، وشرح ديوان الحماسة لأبي تمام 69/1، والمقاصد النحوية 5/2، وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف 554/2، وأوضح المسالك 278/1، والهمع 141/2، والشاهد: قوله: "وما كدتُ آيِباً" حيث جاء خبر كاد اسماً مفرداً، وهو نادر، وروي البيت: "وما كنتُ آيِباً" وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه. ينظر: الخصائص 386/1.
7. من الأمثال وهو يضرب للرجل يُخبر بالشر فيتهم به. والغوير: تصغير غار، والأبوس: جمع بأس، نحو: فُلُسٌ وأفُلُس، وينسب المثل لعمر بن الخطاب ينظر: مجمع الأمثال للميداني 17/2، جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري 50/2، وفصل المقال ص: 424، وتاج العروس 280/13.
8. البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل 393/1، والتذييل والتكميل 345/4، وشرح التصريح، 279/1، وشرح الأجرومية في علم العريية 292/1، وتخليص الشواهد ص: 320، و"القلوص" الشابة من النوق وتجمع على قلص وقلائص، والأكوار: الجماعة الكثيرة من الأبل، والمرتع: مكان الرتوع، والمراد: مرعى الأبل، والشاهد قوله: "مَرْتَعَهَا قَرِيبُ" حيث وقعت الجملة الاسمية خبراً عن الفعل "جعل"، وهو نادر.



وهي أفعال جامدة ملازمة لصيغة الماضي إلا (كاد) و (أوشك) و (طفق) و (جعل)
فقد استعمل منها المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْنُهَا يُضِيءُ﴾⁽⁹⁾، ونحو قول
الشاعر: (10)

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهَا يُوَافِقُهَا

وعلة ملازمتها لصيغة الماضي أنه لما قصد بها المبالغة في القرب استغنت عن
المضارع، ولزمت الماضي، وأخرجت عن بابها وهو التصرف. (11)

ونقل السيوطي عن ابن عصفور أنه قال: "أن معناها لا يكون إلا ماضياً إذ لا تخبر
عن الرجاء إلا وقد استقرّ في نفسك، والماضي يستعمل في الحال الذي هو الشروع لإرادة
الاتصال والدوام فلا يكون معناها مستقبلاً أصلاً" (12)

يقول الناظم:

أوشك كاد وحري واخلولق عسى وجعل أخذ علق

طفق أنشأ كذا كرب لخبر لابد من أن ينتصب

خبر هل مضارع تقول: غاب الضياء كاد يحلّ الليل

9. النور: 35.

10. البيت من المنسرح، وهو لأمية بن الصلت في ديوانه ص: 172، والكتاب 160/3 . 161، وشرح التصريح
284/1، والمقاصد النحويّة 18/2، وبلا نسبة في أوضح المسالك 281/1، وشرح ابن الناظم ص: 110، وشرح
شذور الذهب ص: 291، والهمع 2/ 140. والشاهد قوله: (يُوشِكُ) حيث جاء الفعل بصيغة المضارع.

11. ينظر: شرح اللمع 556/2، والهمع 135/2.

12. الهمع 135/2.



وعكس كاد ألحقن الخبرَ بأن في أوْشك كذا عسى حرى

كأوشك النهار أن يزول عسى الفتى أن يبلغ المأمول

أفعال المقاربة.

ذكر النحاة أنَّ الأفعال الدالة على المقاربة هي كاد وأوشك وكرب، وقد وضعت للدلالة على قرب الخبر، يقول ابن عقيل: "وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة، وليست كلّها للمقاربة، بل هي على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما دلّ على المقاربة، وهي: كَادَ، وَكَرَبَ، وَأَوْشَكَ"⁽¹³⁾، وقد ذكرها الناظم في

قوله:

أَوْشَكَ كَادَ وَحَرَى وَاخْلَوْلَقَ عَسَى وَجَعَلَ أَخَذَ عَلِقَ

طَفِقَ أَنْشَأَ كَذَاكَ كَرَبَ لَخَبَرٍ لَأَبْدُ مِنْ أَنْ يَنْتَصِبَ

كما ذكر النحاة أنَّ من أفعال المقاربة (أَلَمَ)⁽¹⁴⁾ ومنه قوله . صلى الله عليه وسلم . :

" لولا أَنَّهُ شَيْءٌ قَضَاهُ اللَّهُ لَأَلَمَ أَنْ يَذْهَبَ بَصْرُهُ"⁽¹⁵⁾ وقوله: " إِنَّ كُلَّ مَا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ يُقْتَلُ

حَبْطًا أَوْ يُلْمُ"⁽¹⁶⁾ وقوله: (أو يلمّ): أي يقارب القتل، و (أولى) نحو قول الشاعر⁽¹⁷⁾:

13. شرح ابن عقيل 298/1، وينظر شرح المكوذي ص:213، ومعاني النحو 250/1.

14. قال الفراء: "وسمعت العرب تقول: ضربته ما لَمَمَ القتل، (ما) صلة يريد: ضربه ضرباً مقارباً للقتل، وسمعت من آخر: أَلَمَ يفعل في معنى: كاد يفعل" معاني القرآن 100/3، وقال الجوهري: "وعلام مُلِمٌ أي: قارب البلوغ" الصحاح (الم) 2032/5، وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد 292/1

15. أخرجه البيهقي في كتاب البعث والنشور 171/1، وابن المبارك في الزهد والرقائق 508/1.

16. صحيح مسلم باب ما يخرج من زهرة الدنيا 727/2، وسنن ابن ماجه باب فتنة المال 131/5.



فَعَادَى بَيْنَ هَادِيَتَيْنِ مِنْهَا وَأُولَى أَنْ يَزِيدَ عَلَى الثَّلَاثِ

وزاد ابن مالك الفعل (هلل) حيث قال: "ولمقاربتة: هلل، وكاد، وكرب، وأوشك، وأولى" (18)، وعليه قول الشاعر: (19)

وَطِنْنَا بِلَادَ الْمُعْتَدِينَ فَهَلَلْتُمْ
نُفُوسُهُمْ قَبْلَ الْإِمَاتَةِ تَرْهَقُ

أي: كادت نفوسهم.

وسأتناولها مرتبة حسب ورودها في النظم.

(أوشك)

بنيته ومعناها:

أَوْشَكَ: فعل رباعي لازم، ومضارع: يُوشِكُ بكسر الشين، كما ورد يُوشِكُ بفتح الشين، وهي لغة رديئة، يقال: يُوشِكُ الأمرُ أَنْ يَكُونَ، وَلَا يُقَالُ أَوْشِكَ وَلَا يُوشِكُ (20)، قال ابن

17. البيت من الوافر وهو بلا نسبة في شرح التسهيل 389/1، وتمهيد القواعد 1258/3، والهمع 410/1، والدرر اللوامع، وخزانة الأدب 345/9، والشاهد فيه قوله: "وأولى أن يزيد" حيث استعمل الفعل (أولى) دالاً على المقاربة.

18. شرح التسهيل 389/1، وعدّها ابن هشام من أفعال الشروع، ينظر شرح شذور الذهب ص: 207،
19. البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل 391/1، وشرح شذور الذهب ص: 210، والتذليل والتكميل 329/4، وتمهيد القواعد 1260/3، والشاهد قوله: "فهللت نفوسهم... تزهق" حيث دلّ الفعل (هلل) على المقاربة ورفع الاسم (نفوسهم) ونصب جملة الخبر (تزهق) فهي في محل نصب على أنها خبر هللت.
20. ينظر: معجم الصحاح مادة (وشك) 400/4، ومعجم مقاييس اللغة مادة (وشك) 633/2، ودرة الغواص في أوهم الخواص ص: 90.



السكيت: "تقول: يوشك أن يكون كذا وكذا، ولا تَقُل: يوشك" (21)، وهو بمعنى: أسرع، يقال: أوشك فلان يوشك إيشاكاً، أي: أسرع في السير، والوشيك: السريع، وأمر وشيك أي: أمر سريع، يقال: خرج وشيكاً، أي: سريعاً (22)، وعليه قول حسان بن ثابت (23):

لَتَسْمَعَنَّ وَشِيكاً فِي دِيَارِهِمْ اللَّهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَ

أي: لتسمعنّ سريعاً.

والمصدر: إيشاك (24).

ويُستعمل مضارعاً، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله (25):

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لَأَوْشَكَ وَكَادَ لَا غَيْرُ وَزَادُوا مُوشِكَ

وعليه قول أمية بن الصلت (26):

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهَا يُوَافِقُهَا

-
21. ينظر: معجم تهذيب اللغة للأزهري مادة (وشك) 3898/4، والقاموس المحيط مادة (وشك) 366/3.
22. ينظر: الصحاح مادة (وشك) 400/4، ولسان العرب مادة (وشك) 4844/6.
23. البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص: 244، وبلا نسبة في لسان العرب مادة (وشك) 4844/6.
24. ينظر: شرح التصريح 289/1، والصحاح (وشك) 15/4 . 16، ولسان العرب (وشك) 4844/51.
25. الخلاصة في النحو ص: 37، وينظر: توضيح المقاصد 520/1.
26. سبق تخريجه ص: 6، والشاهد فيه قوله: (يوشك) حيث استعمل الفعل أوشك بصيغة المضارع.



وهو أكثر استعمالاً من صيغة الماضي، وقد ذهب الأصمعي وأبو علي
الفارسي إلى أنه لا يستعمل إلا مضارعاً⁽²⁷⁾، وقد ردّ أبو حيان ما ذهب إليه
الأصمعي فقال⁽²⁸⁾: "وما ذهب إليه باطل؛ لأنّ الخليل وغيره قد حكوا (أوشك)".

ويستعمل ماضياً نحو قول الشاعر⁽²⁹⁾:

وَلَوْ سئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ: هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

ويأتي اسم الفاعل من (أوشك) (مُوشِكٌ) علي وزن (مُفْعِلٌ)؛ لأنّه فعل رباعيٌّ،
ومنه قول كثير عزة⁽³⁰⁾:

فإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا وَتَغْدُو دُونَ غَاضِرَةِ الْعَوَادِي

ف(مُوشِكٌ) اسم فاعل (أَوْشَكَ)، قال أبو حيان⁽³¹⁾: "وندر اسم فاعل أوشك
وكاد".

27. ينظر: التذييل والتكميل 334/4، والمساعد 303/1، وشرح التصريح 287/1، والهمع 135/2.

28. التذييل والتكميل 334/4، وينظر: معجم العين 390/5.

29. البيت من الطويل وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 278/1، وتاج العروس (وشك) 391/27، وتخليص
الشواهد ص: 322، ومجالس ثعلب ص: 365، وأمالي الزجاجي ص: 197، وشرح التصريح 283/1، والدرر
اللوامع 144/2، وشرح ابن الناظم ص: 113، والمقاصد النحوية 15/2، والشاهد فيه قوله: (لأوشكوا) حيث
استعمل الفعل أوشك بصيغة الماضي، وفيه در على الأصمعي وأبي علي حيث ذهبوا إلى أن الفعل (أوشك) لا
يرد بصيغة الماضي.

30. البيت من الوافر وهو في ديوانه ص: 220، وشرح التصريح 289/1، وبلا نسبة في أوضح المسالك
136/1، وارتشاف الضرب 1235/3، والشاهد قوله: "فإنَّكَ مُوشِكٌ" حيث استعمل اسم الفاعل (مُوشِكٌ) من
(أوشك).

31. ارتشاف الضرب 1235/3، وينظر المساعد 303/1.



وهو فعل يدلّ على مقارنة الفعل يقول سيبويه: (32) "وتقول: يوشك أن تجيء،
فأن في موضع نصب، كأنك قلت: قاربت أن تفعل".

وقيل: إنها تأتي للدلالة على المقارنة مع التراخي قال ابن عصفور (33): "قسم
لمقارنة ذات الفعل من غير تراخي، وقسم لمقارنة ذات الفعل بتراخي، فالذي هو
لمقارنة الفعل من غير تراخ: كاد وكرب واخلولق، والذي هو لمقارنة الفعل بتراخ:
عسى ويوشك"

وذهب بعض النحاة إلى أنها تأتي للدلالة على الرجاء بمعنى عسى وهو
مذهب الشلوبين وابن الضائع والأبدي وابن أبي الربيع، يقول الشلوبين في ذلك: "و
ومعنى هذه الأفعال سوى عسى ويوشك مقارنة ذات الفعل" (34)، وقد عزاه الشاطبي
في شرحه على الألفية إلى ابن مالك فقال: "وبعد فقد خالف رأيّه في التسهيل في
أوشك، فجعلها هنا في قسم عسى، فهي إذاً عنده من أفعال مقارنة الفعل في المخيلة
والرجاء، وجعلها في التسهيل في قسم كاد، فهي عنده من أفعال مقارنة الفعل في
الوجود، والمعنيان متبينان" ثم قال: "والجواب أنّ ما قاله هنا هو الصحيح الموافق لما
ذكره الناس، فقد ذكر الشلوبين وتلامذته ابن الضائع والأبدي وابن أبي الربيع: أنّ
أوشك من قسم عسى الذي هو للمقارنة في الرجاء" (35)، وذهب الزمخشري إلى أنّ
(أوشك) تعمل عمل (كاد) و (عسى) فقال: "أوشك يستعمل استعمال عسى في

32. الكتاب 160/3.

33. شرح الجمل لابن عصفور 176/2.

34. شرح المقدمة الجزولية الكبير 974/3، وينظر المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 273/2.

35. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 277/2، وينظر شرح التصريح 282/1.



مذهبيها، واستعمال كاد، تقول: يُوشكُ زيدٌ أن يجيءَ، ويوشكُ أن يجيءَ زيدٌ، ويوشكُ زيدٌ يجيءُ⁽³⁶⁾.

(كاد) بنيتها ومعناها:

كاد فعل ثلاثي على وزن (فَعَلَ)، ومصدره الكَوْدُ، يقال: كَادَ يَكُوْدُ كَوْدًا وَمَكَادًا وَمَكَادَةً، أي: هَمَّ وَقَارَبَ ولم يفعل⁽³⁷⁾، وقد ذُكِرَتْ فِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى وَهِيَ (كَيْدٌ) عَلَى وَزْنِ (فَعَلَ)⁽³⁸⁾، وقد نقل سيبويه عن بعض العرب قولهم⁽³⁹⁾: "أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ: كَيْدَ زَيْدٌ يَفْعَلُ، وَمَا زَيْلٌ زَيْدٌ يَفْعَلُ، يَرِيدُونَ: زَالٌ وَكَادٌ؛ لِأَنَّهُمْ كَسَرُوهَا فِي فَعَلَ كَمَا كَسَرُوهَا فِي فَعَلَتْ حَيْثُ أَسْكَنُوا الْعَيْنَ وَحَوَّلُوا الْحَرَكَةَ عَلَى مَا قَبْلَهَا"، وعلى ذلك رُوِيَ بَيْتُ أَبِي خِرَاشٍ⁽⁴⁰⁾:

36. المفصل في علم العربية ص: 272، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش 127/7، وقد ردّ ابن الحاجب ما ذهب إليه الزمخشري في أَنَّ (أوشك) بمعنى (عسى) حيث قال في الإيضاح في شرح المفصل 95/2: "ولم يُرد أنها بمعنى عسى وبمعنى كاد؛ لأنَّ أوشك فيه معنى رجاء ولا إنشاء، وإنما معناها معنى كاد في إثبات قرب الحصول، وإنما استعملت لفظاً استعمال البابين، والقياس استعمالها استعمال كاد لموافقتها لها في المعنى".

37. ينظر: الصحاح مادة (كود) 96/2، وتاج العروس مادة (كود) 117/9، ولسان العرب مادة (وكد) 3952/42، ومعجم متن اللغة (كيد) 121/5.

38. ينظر: لسان العرب مادة (كود) 3952/42.

39. الكتاب 342/4 - 343، وينظر: المنصف على التصريف 252/1، والصحاح (كود) 532/2، وكتاب الأفعال لابن القطاع 104/3 - 105.

40. البيت من الطويل ينظر: شرح أشعار الهذليين 1220/1، وشرح شواهد الإيضاح ص: 618، والمصباح لما أعتَم من شواهد الإيضاح 1536/2، وتاج العروس 117/9، وبلا نسبة في التكملة ص: 586، والمنصف على التصريف 252/1، وشرح المفصل لابن يعيش 72/10، والممتع في التصريف 288/1، والشاهد قوله: (كَيْدٌ) حيث روي بالياء فقد نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْعَيْنِ إِلَى الْكَافِ، وَقَدْ عَلَّقَ عَلَى ذَلِكَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ بِقَوْلِهِ: "وقد نقل بعضهم حركة العين في هذا الباب إلى الفاء فقال في كاد: كَيْدٌ، وفي زال يزال: زَيْلٌ، وإنما حسن له ذلك أنه لا يتعدى فلا يلتبس لذلك بالفعل المبني للمفعول" التكملة ص: 585 - 586، وينظر: المنصف على التصريف 252/1.



وَكَيْدَ ضِيَاعُ الْقُفِّ يَأْكُلْنَ جُثِّي وَكَيْدَ خِرَاشٍ يَوْمَ ذَلِكَ يَبْتِمُّ

كما ذكر العرب في (كاد) لغة ثالثة وهي (كُدْتُ) بضم الكاف، قال الزبيدي: "ومنهم من يقول: (كُدْتُ)، أي: بالضم"⁽⁴¹⁾.

ويأتي منها المضارع نحو قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يَضِيءُ﴾⁽⁴²⁾، وقوله: ﴿يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يَسِيغُهُ﴾⁽⁴³⁾ وقد أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله⁽⁴⁴⁾:

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِأَوْشَكَ وَكَادَ لَا غَيْرُ وَزَادُوا مُوشِكًا

ولا يستعمل من (كاد) الأمر، ولا من (أوشك)، يقول الشاطبي: "لا يقال: أَوْشَكَ يَا زَيْدُ أَنْ تَقُومَ، وَلَا كَذَّ تَقُومُ"⁽⁴⁵⁾

ويأتي منها اسم الفاعل قليلاً، فيقولون: كاد فهو كائد⁽⁴⁶⁾، يقول ابن مالك: "واستعمل منهما اسم فاعل قليلاً" أي: من (كاد) و (أوشك)، وعليه قول كثير⁽⁴⁷⁾:

أَمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ وَأَنْتِي يَقِينَا لَرَهْنٍ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ

41. تاج العروس مادة (كود) 118/9، وينظر الصحاح (كود) 532/2، ولسان العرب (كود) 3952/42، والكتاب 343/4.

42. النور: 35.

43. إبراهيم: 17.

44. الخلاصة في النحو ص: 37.

45. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 289/2 . 290.

46. ينظر شرح الكافية الشافية 204/1، والتذييل والتكميل 371 / 4، وشرح التصريح 288/1.

47. البيت من الطويل وهو لكثير عزّة في ديوانه ص: 320، والمساعد 304/1، والتذييل والتكميل 372/4، وشرح الكافية الشافية 204/1، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص: 336، والشاهد: قوله: "كائد" حيث استخدم الشاعر اسم الفاعل من "كاد"، وهو قليل الاستعمال، وقيل: إن الصواب فيه "كابد" من المكابدة، ولا شاهد فيه.



ومصدر (كاد) (كَوْدًا، وَمَكَادًا وَمَكَادَةً)، يقول الشيخ خالد الأزهرى: "وقالوا: وَكَادَ كَوْدًا، كَقَالَ قَوْلًا، وَمَكَادًا كَمَقَالًا، وَمَقَالَةً كَمَكَادَةً"⁽⁴⁸⁾، ونُقل عن قطرب أن مصدر (كاد): كَيْدًا وَكَيْدُودَةً.⁽⁴⁹⁾

معنى كاد:

تستعمل (كاد) لمقاربة حصول الفعل، أي: أَنَّ الفعل قارب الحصول ولم يحصل، يقول ابن فارس في معنى (كاد): "الكاف والواو والdal كلمة كأنها تدلّ على التماس شيء ببعض العناء، يقولون: كاد يَكُودُ كَوْدًا وَمَكَادًا، ويقولون لمن يطلب منك الشيء فلا تريد إعطاؤه: لا ولا مكادة، فأما قولهم في المقاربة: كاد فمعناها: قارب"⁽⁵⁰⁾، ويقول ابن يعيش: "من أفعال المقاربة (كاد)، تقول: كاد زيدٌ يفعل، أي: قارب الفعل ولم يفعل، إِلَّا أَنَّ (كاد) أبلغ في المقاربة من (عسى)، فإذا قلت: كاد زيدٌ يفعل، فالمراد قرب وقوعه في الحال إِلَّا أَنَّهُ لم يقع بعد؛ لَأَنَّكَ لم نقله إِلَّا لمن هو على حدّ الفعل كالداخل فيه لا زمان بينه وبين دخوله قال تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقُهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾"⁽⁵¹⁾ ⁽⁵²⁾، وفي لسان العرب: "كاد كَوْدًا ومَكَادًا وَمَكَادَةً: هَمٌّ وَقَارِبٌ ولم يفعل"⁽⁵³⁾.

ومن معاني (كاد) أَنَّها تأتي بمعنى: أريد، وقد ذكر ابن منظور ذلك فقال "قال بعضهم في قوله تعالى: ﴿أَكَادُ أَخْفِيهَا﴾ أريد أخفيها، قال: فكما جاز أن توضع (أريد) موضع

48. شرح التصريح 289/1، وينظر: أوضح المسالك 137/1، ولسان العرب (كود) 3952/24. والصاح (كود) 532/2.

49. ينظر: الهمع 136/2.

50. معجم مقاييس اللغة (كود) 428/2، وينظر: المفصل في علم العربية ص: 271، والصاح (كود) 532/2.

51. شرح المفصل لابن يعيش 116/7،

52. النور:

53. (كود) 3952/42، وينظر المرجل لابن الخشاب ص: 134.



(أَكَادُ) في قوله تعالى: ﴿جَدَرًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ﴾ فكذلك أكاد⁽⁵⁴⁾، ومن مجيء كاد بمعنى أراد قوله: (55)

كَادَتْ وَكَدَتْ وَتِلْكَ خَيْرُ إِرَادَةٍ لَوْ عَادَ مِنْ لَهْوِ الصَّبَابَةِ مَا مَضَى

قال ابن جني: "فكأنه قال: أَرَادَتْ وَأَرَدْتُ، لقوله: وتلك خيرُ إرادة" (56).

وقال الفيروزآبادي في تاج العروس: "الكود: المنع، ومنه حديث عمرو بن العاص:

(ولكن ما قولك في عقول كادها خالفها) قال ثعلب: أي: منعها" (57).

وفي كتاب الأفعال لابن القطاع: "كادت المرأة كيداً: حاضت" (58)

نفي كاد

اختلف النحويون في دلالة (كاد) المنفية، فذهبوا في ذلك مذاهب:

الأول: أن نفي (كاد) يدل على نفي الفعل ومقاربتة:

وهو أن نفي (كاد) يدل على نفي الفعل، ومقاربتة؛ لأن نفي المقاربة يدل على نفي

حدوث الفعل، كما في قولهم: ما كاد زيدٌ يقوم، فمعناه نفي المقاربة، ويلزم من نفي المقاربة

نفي القيام⁽⁵⁹⁾، وذهب إلى ذلك المبرد والزجاجي، والنحاس وعبد القاهر الجرجاني وقد أشار

المبرد إلى ذلك بقوله: "فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ﴾، فمعناه -

54. لسان العرب كود 3951/42 . 3952.

55. البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في المحتسب 31/2 . 48، ولسان العرب (كود) 3952/24، والصاح

(كود) 533/2، وأمالي المرتضي 11/2، والمرتجل ص: 134 وشرح الشواهد الشعرية 45/2، والشاهد قوله:

(كَادَتْ وَكَدَتْ) حيث جاءت (كاد) بمعنى: أَرَادَتْ وَأَرَدْتُ.

56. المحتسب 48/2، وينظر: البحر المحيط 218/6، والدرّ المصون 11/5، وأمالي المرتضي 11/2.

57. (كود) 117/9، والصاح (كود) 532/2.

58. 104/3.

59. ينظر: التذييل والتكميل 367/4.



والله أعلم - : لم يرها، ولم يكده، أي: لم يدن من رؤيتها⁽⁶⁰⁾، وذهب أبو جعفر النحاس إلى أنه أصح الأقوال⁽⁶¹⁾.

وقد أوضح الزجاجي ذلك بقوله: "فأما قوله جلّ اسمه: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْهَا﴾، فتأويله: لم يرها ولم يكده، أي: لم يقارب رؤيتها، ومن أمثال العرب: كاد النعام يطير، وكاد العريس يكون أميراً، لقربهما من تلك الحال"⁽⁶²⁾.

وفي ذلك يقول الجرجاني: "واعلم أنّ سبب الشبهة في ذلك أنّه قد جرى العرف أن يقال: (ما كاد يفعل) و(لم يكده يفعل) في فعل قد فعل على أنّه لم يفعل إلاّ بعد الجهد، وبعد أن كان بعيداً في الظنّ أن يفعله....، وليس الأمر كالذي ضناه، فإنّ الذي يقتضيه اللفظ إذا قيل: لم يكده يفعل، وما كاد يفعل، أنّ المراد أنّ الفعل لم يكن من أصله، ولا قارب أن يكون، ولا ظنّ أنّه يكون، وكيف بالشكّ في ذلك، وقد علمنا أنّ (كاد) موضوع لأنّ يدل على شدة قرب الفعل من الوقوع، وعلى أنّه شارف الوجود، وإذا كان كذلك، كان محالاً أن يوجب نفيه وجود الفعل؛ لأنّه يؤدي إلى أن يوجب نفي مقاربة الفعل الوجود، وأن يكون قولك: ما قارب أن يفعل مقتضياً على البت أنّه قد فعل"⁽⁶³⁾.

60. المقتضب 75/3.

61. ينظر: معاني القرآن للنحاس 542/4.

62. الجمل ص: 210، وينظر شرح الجمل لابن هشام ص: 282.

63. دلائل الإعجاز 275، وينظر: حاشية الخصري على ابن عقيل 244/1، والبرهان في علوم القرآن 136/4، والدر المصون 176/1.



والى هذا ذهب ابن خروف واصفاً ذلك بأنه القياس، فقال: "فإذا دخل النفي على (كاد) كان القياس ألا يقع الفعل، ولا يقارب الوقوع؛ لأنّ معنى: كاد يفعل قارب الفعل، فينبغي أن يكون معنى (ما كاد) (ما قارب)، وعلى هذا جاء قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾" (64).

2. أن نفيها نفي، وإثباتها إثبات:

ذهب ابن مالك وابن هشام والسيوطي والدمامي إلى أن نفيها نفي وإثباتها إثبات، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ (65)، ففعل الذبح قد وقع بلا شك، و(كاد) منفية (66)، يقول ابن مالك في ذلك: "والصحيح أن إثباتهما إثبات للمقاربة، ونفيهما نفي للمقاربة، فإذا قيل: كاد فلان يموت، فمقاربة الموت ثابتة، والموت لم يقع، وإذا قيل: لم يكد يموت، فمقاربة الموت منفية، ويلزم من نفي مقاربة الموت نفي وقوعه بزيادة مبالغة، كأنّ قائلاً قال: كاد فلان يموت، فردّ عليه بأن قيل: لم يكد يموت، وقولك: لم يكد يموت أبلغ في إثبات الحياة من قولك: لم يموت" (67).

وقال ابن هشام: "والصواب أن حكمها كسائر الأفعال في أن نفيها نفي، وإثباتها إثبات" (68).

64. شرح جمل الزجاجة 838/2.

65. البقرة: 70.

66. ينظر: البحر المحيط 225/1، والدر المصون 139/1، واللباب في علوم الكتاب 395/1.

67. شرح التسهيل 399/1، وينظر: المحصول في شرح الفصول 401/1، والتذليل والتكميل 368/4.

68. مغني اللبيب 762/2، وينظر: حاشية الدسوقي على المغني 479/3.



وصححه الدماميني، حيث قال: "والحق أنّ (كاد) كغيرها من الأفعال، فإنّ ثباتها إثبات لمعناها، وهو مقاربة الفعل،.. ونفيها نفي لمعناها، وهو مقاربة الفعل أيضاً، نحو: ما كاد زيدٌ يقوم، فهو نفي للقرب من الفعل، وهو أبلغ من نفي الفعل نفسه"⁽⁶⁹⁾، وبه قال السيوطي مبيناً أنّه أصحّ الأقوال⁽⁷⁰⁾.

3. نفي (كاد) يدل على وقوع الفعل بعد جهد وبطء

ذهب الفراء، وابن جني، وابن الأنباري⁽⁷¹⁾ والعكبري وابن يعيش⁽⁷²⁾ إلى أنّ نفي (كاد) يدل على وقوع الفعل بعد جهد وبطء، يقول الفراء: "﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدِ يَرَاهَا ﴾"، قال بعض المفسرين: لا يراها، وهو المعنى؛ لأنّ أقلّ من الظلمات التي وصفها الله لا يرى فيها الناظر كفّه، وقال بعضهم: إنّما هو مثلّ ضربه الله، فهو يراها، ولكنّه لا يراها إلاّ بطيئاً، كما تقول: ما كدت أبلغ إليك، وأنت قد بلغت، وهو وجه العربية⁽⁷³⁾.

69. تعليق الفرائد 309/3 - 310.

70. ينظر: الإتيان في علوم القرآن 216/2.

71. ينظر: شرح التسهيل للمرادي 334، والتذيل والتكميل 367/4، البيان في غريب إعراب القرآن 61/1.

72. شرح المفصل لابن يعيش 125/7، وينظر: المتبع في شرح اللمع 560/2، والتبيان في إعراب القرآن 974/2، وشرح التسهيل للمرادي 334.

73. معاني القرآن للفراء 255/2.



ورجّح الطبري بعد أن ذكر الأقوال الواردة فيها هذا الوجه مبيّنًا أنّ معنى قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾⁽⁷⁴⁾: أنّه رآها، ولكن بعد جهدٍ ومشقة؛ لأنّه أظهر معاني الكلمة من جهة ما تستعمل العرب.⁽⁷⁵⁾ وذكر ابن الجوزي أنّه مذهب المبرد⁽⁷⁶⁾.

4. أنّ نفيها إثبات إذا دخلت على الماضي، وإنّ نفيها نفي إذا دخلت على المضارع.

ذهب بعض النحويين إلى أنّ (كاد) المنفية إذا دخلت على الفعل الماضي، فإنّ نفيها إثبات مستدلين على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾⁽⁷⁷⁾، وإذا دخلت على المضارع فإنّ نفيها نفي، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾⁽⁷⁸⁾، وقد عزاه الزركشي إلى ابن أبي الربيع⁽⁷⁹⁾.

زيادة (كاد).

74. النور: 40.

74. ينظر: تفسير الطبري 332/17.

75. ينظر: زاد المسير 50/6.

76. البقرة: 70.

77. النور: 40.

78. ينظر: شرح الرضي 225/4، وتعليق الفرائد 312/3، والبرهان في علوم القرآن 136/4، وخزانة الأدب 309/9.



لا تزداد (كاد) في الكلام غير أن بعض النحاة ذهبوا إلى أن (كاد) إذا سبقت بنفي كانت زائدة، وقد أخذ بهذا القول الأخفش⁽⁸⁰⁾ وبه أخذ الشريف المرتضي، فقال في أماليه: "والوجه الآخر في قولهم: ما يكاد عبد الله يقوم، أي: ما يقوم عبد الله، وتكون لفظه (يكاد) على هذا المعنى مطرحة لا حكم لها، وعلى هذا يحمل أكثر المفسرين قوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْهَا﴾ أي: لم يرها أصلاً؛ لأنه عز وجل لما قال: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ۚ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ كان بعض هذه الظلمات يحول بين العيون وبين النظر إلى اليد وسائر المناظر ف(يكاد) على هذا التأويل زيدت للتوكيد، والمعنى: إذا أخرج يده لم يرها"⁽⁸¹⁾. كما قال بذلك ابن الجوزي⁽⁸²⁾، ونسب ابن يعيش القول بزيادة (كاد) المنفية إلى أكثر الكوفيين⁽⁸³⁾، وقد ردّ العكبري هذا الرأي واصفاً إياه بالبعيد⁽⁸⁴⁾.

(كرب)

بنيته ومعناها:

(كَرَب) فعل ثلاثي من الأفعال التي تدلّ على المقاربة مثل (كاد) على وزن (فَعَلَ) و(فَعِل) بفتح العين وكسرهما (كَرَب) و(كَرَب)، والفتح أفصح من الكسر، يقول أبو حيّان:

79. ينظر: شرح الرضي على الكافية 225/4، وشرح التسهيل 400/1، والهمع 137/2.

80. أمالي المرتضي 11/2.

81. ينظر: زاد المسير 50/6.

82. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 125/7، وفتح القدير للشوكاني 47/4.

83. ينظر: التبيان في إعراب القرآن 973/2، وشرح التسهيل 400/1.



ويقال كَرَبَ بفتح الراء، وهو الأفصح، وكَرَبَ بالكسر⁽⁸⁵⁾، ولا يصاغ منه المضارع، بل يلزم صيغة الماضي⁽⁸⁶⁾.

واسم الفاعل من (كَرَبَ) (كَارَبَ) على وزن (فاعل)⁽⁸⁷⁾، وعليه قول الشاعر⁽⁸⁸⁾:

أَبْنِيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارَبُ يَوْمِهِ فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَاعْجَلِ

ف(كارب) اسم فاعل من (كرب)⁽⁸⁹⁾.

معنى (كَرَبَ).

تأتي (كَرَبَ) لدنو الشيء وقرب وقوعه، يقال: كَرَبَ الشيءُ إذا دنا، وقد أشار الجوهري إلى ذلك بقوله: "وكلّ شيء دنا فقد كَرَبَ" يقال: كَرَبَتِ الشمسُ أن تغيبَ، وكَرَبَتِ الجاريةُ أن تترك، وفي الحديث: "إذا استغنى أو كَرَبَ استعَفَّ" قال أبو عبيد: كَرَبَ، إي: دنا من ذلك

84. التذييل والتكميل 4/ 338، وينظر: المطالع السعيدة في شرح الفريدة 301/1، والكواكب الدرية على متممة الأجرومية ص: 235 . 236،

85. ينظر: مقاييس اللغة (كرب) 442/2، والقاموس المحيط (كرب) 152/1، ولسان العرب (كرب) 3845/42، والأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة ص: 55 .

86. ينظر: معجم تهذيب اللغة (كرب) 3119/4، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 285/1 . 286، ومعجم قواعد العربية ص: 388.

87. البيت من الكامل، وهو لعبد قيس بن خفاف في النوادر لأبي زيد ص: 362، وشرح التصريح 288/1، والمقاصد النحوية 27/2، ولسان العرب (كرب) 3845/42، ومعجم قواعد العربية ص: 388، وبلا نسبة في الصحاح (كرب) 212/1، والشاهد قوله: (كارب) حيث جاء اسم فاعل من (كرب) الناقصة.

88. ينظر: شرح التصريح 288/1، والهمع 137/2 .



وقرب⁽⁹⁰⁾، وفي لسان العرب: "الكُرْبِيُّون: سادة الملائكة منهم جبريل وميكائيل وإسرافيل، هم المقربون"⁽⁹¹⁾، وتأتي (كَرْب) بمعنى: (كَادَ) يقال: كَرَبَ أَنْ يَفْعَلَ، أي: كاد يَفْعَلُ⁽⁹²⁾، وذكر سيبويه أنهما بمعنى واحد حيث قال: "وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أن، وكذلك كَرَبَ يَفْعَلُ، ومعناها واحد، يقولون: كَرَبَ يَفْعَلُ، وكَادَ يَفْعَلُ"⁽⁹³⁾، وهو ما أكدّه الشاطبي بقوله: "ويدلّ على ذلك أيضاً من جهة السماع قول أبي سفيان بن الحرث بن عبد المطلب يرثي رسول الله . صلى الله عليه وسلم . :

وَذَاكَ أَحَقُّ مَا سَأَلْتُ عَلَيْهِ نُفُوسُ الْقَوْمِ أَوْ كَرَبَتْ تَسِيلُ

فالمعنى ههنا معنى كاد بلا بُدَّ"⁽⁹⁴⁾

ومن معاني (كَرْب) أنها تأتي بمعنى الحبل الذي يُشَدُّ على الدلو، وتأتي بمعنى: قلب الأرض للحرث، يقال: كَرَبَ الأرض يكربها كرباً قلبها للحرث، وكرب النخل: أصول السعف الغلاظ العرض، وسُمِّي بذلك؛ لأنه كَرَبَ أَنْ استُعْنِيَ عنه، أي: قرب ودنا أن يقطع⁽⁹⁵⁾.
خبر أفعال المقاربة: (96)

89. تهذيب اللغة 3119/4، وينظر: مقاييس اللغة (كرب) 442/2، والصاح (كرب) 211/1، والقاموس المحيط (كرب) 152/1، وتاج العروس (كرب) 137؟4 .

90. (كَرْب) 3846/42.

91. ينظر: تاج العروس (كرب) 137/4.

92. الكتاب 159/3، والمقاصد الشافية 279/2.

93. المقاصد الشافية 279/2.

94. ينظر: تهذيب اللغة (كرب) 3119/4، ولسان العرب (كرب) 3846/42، وتاج العروس (كرب) 133/1، والأفعال غير المتصرفية وشبه المتصرفية ص: 56.

95. أي: الأفعال التي وضعت للدلالة على قرب الخبر، وهي كاد وأوشك، وكَرَبَ.



يختلف خبر أفعال المقاربة عن أخبار (كاد) وأخواتها، فخير (كاد) وأخواتها لا يكون إلا جملة فعلية فعلها مضارع، نحو قوله تعالى: ﴿كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾⁽⁹⁷⁾، ومن كلام العرب: كَادَ النَّعَامُ يَطِيرُ، ونحو قولك: كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ، وَأَوْشَكَ زَيْدٌ يَقُومُ، وقد بين ابن مالك أَنَّ القياس في خبرها أن يكون فعلاً مضارعاً، فقال باب أفعال المقاربة: "عملها في الأصل عمل كان لكان التزم هنا كونُ الخبر فعلاً مضارعاً"⁽⁹⁸⁾، وبين ابن عصفور ذلك بقوله: "وأما أخبارها فلا تكون إلا أفعالا"⁽⁹⁹⁾.

وقد علّل ابن الحاجب مجيء أخبار هذه الأفعال جملة فعلية، وذلك لغرض تقوية المقاربة عن طريق مجيء الأفعال بلفظ الحال فقال: "وإنما عدل عن الأسماء إلى الأفعال لغرض، والغرض الذي أراده أن هذه الأفعال لما كانت لمقاربة حصول الشيء، والأخذ فيه جُعِلَ ذلك الشيء بلفظ الحال؛ ليكون تقويةً للمعنى المراد"⁽¹⁰⁰⁾.

ويقول الشيخ خالد الأزهرى: "إلا أن خبرهنّ يجب كونه جملة؛ ليتوجّه الحكم إلى مضمونه"⁽¹⁰¹⁾.

كما أشار إلى ذلك الشاطبي بقوله: "وإنما التزموا ذلك في أخبارهما؛ لأنّ معانيهما ومعاني سائر أفعال الباب التقريب، وذلك لا يكون إلا في الأفعال، فالتزموا في أخبارها ذكر الأفعال، تنبيهاً على معانيها"⁽¹⁰²⁾.

97. سورة الجن: 19.

98. سبك المنظوم وفك المختوم ص: 102، وينظر: الكافية الشافية 1/199، والتوطئة ص: 298، والمساعد على تسهيل الفوائد 1/294.

99. المقرّب 1/98، وينظر: التوطئة ص: 298، واللمحة البدرية 2/24، والارتشاف 3/1224، والكواكب الدرية على متممة الأجرومية 241، و، وشرح المكودي 213.

100. الإيضاح في شرح المفصل 2/12.

101. شرح التصريح 1/277.

102. المقاصد الشافية 2/267، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش 7/119، وشرح الأجرومية في علم العربية 1/291.



وندر مجيء خبرها اسماً بعد (كاد)، وعليه قول الشاعر (103):

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِباً وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ

فأتى بخبر كاد اسماً وهو قوله: (آيِباً)، وقد حمل ذلك على الشذوذ (104).

وأشار ابن عصفور إلى ذلك بقوله: "ومنه: وضع الاسم موضع الفعل الواقع في خبر (كاد)، وموضع أن والفعل الواقع في خبر عسى.....، كان الوجه أن يقال: وما كدتُ أُؤوبُ، وإني عسيت أن أصوم، إلا أن الضرورة منعت ذلك، وقولهم في المثل: (عسى الغوير أبؤساً) شاذ يحفظ ولا يقاس عليه" (105).

ومذهب سيبويه وجمهور البصريين أن نحو: (آيِباً) في قوله: (وما كدت آيِباً) منصوب على أنه خبر (كاد) (106).

وخرجه الكوفيون والمبرد وابن جني على أن (آيِباً) خبر يكون المحذوفة، والتقدير: وما كدتُ أكونُ آيِباً، وقد نبه على ذلك المبرد في معرض حديثه عن خبر عسى فقال: "وأما قولهم في المثل: (عسى الغير أبؤساً)، فإنما كان التقدير: عسى الغوير أن يكون أبؤساً" (107).

103. البيت من الطويل وهو لتأبط شراً في ديوانه ص: 362، وقد سبق تخريجه ص: 5، والشاهد: قوله: " وما كدتُ آيِباً" حيث جاء خبر (كاد) اسماً مفرداً، وهو نادر.

104. ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 271/1، وشرح الأجرومية في علم العربية 292/1، وتعليق الفرائد 293/3.

105. ضرائر الشعر: 265.

106. ينظر: التذييل والتكميل 343/4، والمسائل الحلييات ص: 350، وخزانة الأدب 374/9، و تمهيد القواعد 1266/3، وتخليص الشواهد ص: 311.

107. المقتضب 70/3، وينظر: ومجالس ثعلب ص: 307، وشرح التصريح 278/1 . 279، وتعليق الفرائد 293/3، والتذييل والتكميل 343/4، وتخليص الشواهد ص: 311.



ووافقهم في ذلك ابن هشام معتبراً ذلك أنه الصواب، فقال: "والصواب أنهما مما حذف فيه الخبر، أي: يكون أبوساً، وأكون صائماً؛ لأنّ في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي" (108).

وعلل سيبويه عدم مجيء خبر (كاد) اسماً بأنّ معنى هذه الأفعال معنى ما تدخله (أن) والفعل فقال: "وكأنّهم إنّما منعهم أن يستعملوا في كُذْتُ وعسيتُ الأسماء أن معناها ومعنى غيرها معنى ما تدخله أن" (109).

وأشار ابن مالك إلى أنّ الإخبار بالمفرد في خبر (كاد) و(عسى) تنبيهاً على الأصل حيث قال: "من عادة العرب في بعض ما له أصل متروك، وقد استمرّ الاستعمال بخلافه، أن ينبّهوا على ذلك الأصل لئلا يجهل" (110).

اقتران خبرها بـ(أن).

الأغلب في (كاد) و(كرب) أن يتجرّد خبرهما من (أن)، نحو قوله تعالى: ﴿كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ (111)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ (112)، وقول الشاعر (113):

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هَذَا غَضُوبُ

وذلك لأنّ (أن) تجرّد الفعل للاستقبال، وذكرها يوهّم بالتراخي، يقول الزجاجي: "وأما (كَادَ) و(كَرَبَ) و(جَعَلَ) فالأجود أن تستعمل بغير (أن)، فيقال: كاد زيدٌ يقوم، وكاد عبد الله

108. مغني اللبيب 1/174.

109. الكتاب 3/12.

110. شرح التسهيل 1/393، وينظر تمهيد القواعد 3/1266.

111. الجن: 19.

112. البقرة: 70.

113. البيت من الخفيف وهو كَلْحَبَةُ اليربوعي، أو رجل من طيء في شرح التصريح 1/284، والمقاصد النحويّة

19/2 . 20، والدرر، وبلا نسبة في شرح الأجروميّة 1/294، وشرح الأشموني 1/130، وأوضح المسالك

1/281، والشاهد فيه قوله: (يذوبُ)، حيث أتى خبر (كَرَبَ) جملة فعلية فعلها مضارع مجرّد من (أن).



يخرج، وهي لمقاربة ذات الفعل، ألا ترى أنك لا تقول: كاد زيدٌ يدخلُ المدينة، إلا وقد شاربها، وقد يجوز أن تقول: عسى زيدٌ أن يحجَّ، وهو لم يبرح من منزله⁽¹¹⁴⁾

ويقول العكبري في ذلك: "وأما (كاد) ففعل متصرف يدل على شدة مقاربة الفعل، ومن هنا لم يدخل خبرها (أن) ليكون لفظه كلفظ فعل الحال، فإن جاءت فيه (أن) فهو شاذٌ محمول على (عسى)، كما حملت عسى على (كاد)"⁽¹¹⁵⁾.

وعلى ابن الأنباري ذلك بقوله: "فإن قيل: ولم كان الاختيار مع (كاد) حذف (أن)، وهي كـ(عسى) في المقاربة؟ قيل: هما وإن اشتركا في الدلالة على المقاربة إلا أن كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال، وعسى أذهب في الاستقبال، ألا ترى أنك لو قلت: كاد زيدٌ يذهب بعد عام، لم يجز؛ لأن كاد توجب أن يكون الفعل شديد القرب من الحال، ولو قلت: عسى الله أن يدخلني الجنة برحمته، لكان جائزاً، وإن لم يكن شديد القرب من الحال، فلما كانت كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال، حُف منها (أن) التي هي علم الاستقبال..."⁽¹¹⁶⁾

وهو ما أشار إليه ابن يعيش فقال: "واشترطوا أن يكون الخبر فعلاً؛ لأنهم أرادوا قرب وقوع الفعل، فأتوا بلفظ الفعل ليكون أدل على الغرض، وجرد ذلك الفعل من (أن)؛ لأنهم أرادوا قرب وقوعه في الحال، و(أن) تصرف الكلام إلى الاستقبال، فلم يأتوا بها لتدافع المعنيين"⁽¹¹⁷⁾.

114. الجمل للزجاجي ص: 210، وينظر شرح الجمل لابن عصفور 176/2، وشرح الجمل لابن هشام ص: 282.

115. الباب في علل البناء والإعراب 1/194، .

116. أسرار العربية ص: 129، وينظر: شرح الجمل لابن باب شاذ ص: 376، والكناش في فني النحو والصرف 47/2، والبدیع في علم العربية 484/1.

117. شرح المفصل 119/7، وينظر: وتعليق الفرائد 289/3، والمحصل في شرح الفصول 401/1.



ولم يذكر سيبويه اقتران خبر (كَادَ) و(كَرَبَ) بـ(أَنْ)، فقال: "وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أَنْ، وكذلك كَرَبَ يفعل، ومعناها واحد، يقولون: كَرَبَ يفعل، وكادَ يفعل"⁽¹¹⁸⁾، وجعل ذلك من الضرورة الشعرية، فقال: "وكدت أن أفعل لا يجوز إلا في شعر"⁽¹¹⁹⁾، ومن شواهد اقتران خبر (كاد) و(كَرَبَ) بـ(أَنْ) قول رؤية⁽¹²⁰⁾:

رَسَمَ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ آمَحَى قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا
وقول الشاعر⁽¹²¹⁾:

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشَوَ رِيْطَةَ وَبُرُودِ
ومنه قول عمر بن الخطاب . رضي الله عنه .: "مَا كِدْتُ أَنْ أَصْلِيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ"⁽¹²²⁾.

ومما ورد فيه خبر (كَرَبَ) مقروناً بـ(أَنْ) قول الشاعر⁽¹²³⁾:
سَقَاهَا دُؤُو الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبْتُ أَعْنَافُهَا أَنْ تَقْطَعَا

118. الكتاب 3/159.

119. الكتاب 3/12.

120. البيت من الرجز وهو لرؤية بن العجاج في ديوانه ص: 172، والكتاب 3/160، والمقاصد النحوية 2/34، وتلخيص الشواهد ص: 330، وشرح المفصل لابن يعيش 7/121، والشاهد فيه دخول (أَنْ) على خبر (كاد).

121. البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في أدب الكاتب ص: 265، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 282/1، وشرح شذور الذهب ص: 293، والمقاصد النحوية 2/21، وشرح التصريح 1/285، والشاهد فيه قوله: (أَنْ تَفِيضَ) حيث أتى خبر (كاد) فعلاً مضارعاً مقترناً بـ(أَنْ).

122. دلائل النبوة 3/444.

123. البيت من الطويل، وهو لأبي زيد الأسلمي في تخلص الشواهد ص: 332، وشرح التصريح 1/285، والدرر اللوامع 2/143، وبلا نسبة في شرح التسهيل 1/392، وشفاء العليل 1/344، وتمهيد القواعد 3/1262، والتذليل والتكميل 4/338، وأوضح المسالك 1/283، والشاهد قوله: (أَنْ تَقْطَعَا) حيث جاء بخبر (كَرَبَ) فعلاً مضارعاً مقروناً بـ(أَنْ) وهذا قليل.



وذهب ابن عصفور إلى أنّ ذلك من الضرورة فقال: "وأما (كاد) و(كَرَبَ) فلا يستعمل الفعل بعدها بأنّ إلاّ ضرورة"⁽¹²⁴⁾. وذكر أبو حيّان أنّ دخول (أنّ) في خبر (كاد) و(كَرَبَ) من باب الضرورة هو مذهب أصحابنا⁽¹²⁵⁾.

وأما (أَوْشَكَ) فيغلب على خبرها الاقتران بـ(أنّ)، قال ابن عصفور: "فأما عسى ويوشك واخلوق، فلا تقع الأفعال موقع خبرها إلاّ مع (أنّ)"⁽¹²⁶⁾، كما في قوله . صلى الله عليه وسلم: "مَنْ حَامَ حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ"⁽¹²⁷⁾، وقول الشاعر: (128)

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ: هَاتُوا أَنْ يَمْلُؤُوا وَيَمْنَعُوا

وقوله: (129)

إِذَا جَهَلَ الشَّقِيّ فَلَمْ يُقَدَّرْ بِبَعْضِ الْأَمْرِ يُوشِكُ أَنْ يُصَابَا

وقد علّل النحاة كثرة اقتران خبر (أَوْشَكَ) بـ(بأنّ) إلى مشابهتها بـ(عسى)، بل ذهب بعضهم إلى أنّها من أفعال الرجاء، يقول الشيخ خالد الأزهرى في ذلك: "وأما (أَوْشَكَ) فإنّما يغلب معها الاقتران بـ(أنّ) حيث جعلت للترجيّ أختاً لـ(عسى)"⁽¹³⁰⁾.

وقال الشاطبي في معرض حديثه عن رأي ابن مالك: "والجواب أنّ ما قاله هنا هو الصحيح الموافق لما ذكره الناس، فقد ذكر الشلوبين، ابن الضائع والأبدي، وابن أبي الربيع: أنّ (أَوْشَكَ) من قسم عسى الذي هو المقاربة في الرجاء"⁽¹³¹⁾.

124. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 176/2.

125. ينظر: الارتشاف 1225، وتعليق الفرائد 290/3.

126. المقرب ص: 98.

127. إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري باب المباشرة للصائم 368/3.

128. سبق تخريجه: 10، والشاهد هنا قوله: (أنّ يملأ)، حيث اقتران خبر (أَوْشَكَ) وهو جملة فعلية فعلها مضارع، بـ(أنّ)، وهو الغالب.

129. البيت من وهو لجرير في ديوانه ص: 56، والمقاصد الشافية 276/2، والشاهد قوله: (أنّ يُصَابَا) حيث أتى خبر (أَوْشَكَ) وهو جملة فعلية فعلها مضارع مقترناً بـ(أنّ).

130. شرح التصريح 282/1، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش 126/7.



وقد يأتي خبر (أَوْشَكَ) مجرداً من (أَنْ) كما في قول الشاعر: (132)

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهَا يُوَافِقُهَا

وقد ساوى سيبويه بينهما فقال: "وتقول: يوشك أن تجيء....، وقد يجوز يوشكُ يجيء، بمنزلة عسى يجيء" (133)، وقال ابن مالك: "والأمر بينهما سواء" (134).

وذهب ابن عصفور إلى أن حذف (أَنْ) من (أَوْشَكَ) للضرورة، فقال: "عسى وأوشك ويستعمل الفعل بعدهما بـ(أَنْ)، ولا يجوز حذفها إلا ضرورة" (135).

تقدم الخبر وتوسطه:

لا يتقدم خبر هذه الأفعال، فلا يقال في: كِدْتُ أَفْعُلُ: أَفْعَلُ كِدْتُ؛ لأنّ أفعال المقاربة خالفت أصلها، يقول ابن مالك: "والسبب في ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالاً، فلو قُدمت لازدادت مخالفتها للأصل، وأيضاً فإنّها أفعال ضعيفة لا تصرف لها إذ لا ترد إلا بلفظ الماضي، إلا كاد وأوشك، فإنّ المضارع منهما مستعمل، فلهنّ حال ضعف بالنسبة إلى الأفعال كاملة التصرف" (136).

وأجاز النحاة توسط الخبر، يقول ابن مالك معللاً لذلك: "وأجيز توسيطها تفضيلاً لها على إنّ وأخواتها، فيقال: طفقَ يصليان الزيدان، وكاد يطيرون المنهزمون" (137).

131. المقاصد الشافية 277/2، وينظر التوطئة ص: 297.

132. سبق تخريجه ص: 6، والشاهد فيه قوله: (يوافقها) حيث جاء خبراً لـ(يوشك) مجرداً من (أَنْ)، وهو قليل؛ لأنّ الغالب في خبرها اقترانه (أَنْ) تشبيهاً لها بـ(عسى).

133. الكتاب 160/3.

134. شرح التسهيل 390/1.

135. شرح جمل الزجاجي 176/2، وينظر المساعد 297/1.

136. شرح التسهيل 390/1، وينظر: تمهيد القواعد 1269/3، والتذيل والتكميل 350/4، وتعليق الفرائد

298/3، والهمع 214/2، والمطالع السعيدة 303.

137. شرح التسهيل 390/1، وينظر: الارتشاف 1229/3.



ونقل أبو حيان عن ابن الخباز أن القياس لا يمنع من تقدّم خبر (كاد)؛ لأنها فعل متصرف، وقد ردّ الدماميني ذلك؛ لأنّ تصرّف (كاد) و(أوشك) ناقص إذ لا يستعمل منهما أمرٌ. (138)

حذفها:

يحذف الخبر في (كاد) وأخواتها إن عُلِمَ، كما في قوله . صلى الله عليه وسلم . : " من تَأَنَّى أَصَابَ أو كَادَ، ومن عَجَلَ أَخْطَأَ أو كَادَ" (139)، وعليه قول الشاعر (140):

هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ وَكِدْتُ وَلَيْتَنِي تَرَكْتُ عَلَى عُثْمَانَ تَبْكِي حَلَائِلُهُ

وقول الشاعر (141):

وَإِذَا مَا سَمِعْتَ مِنْ نَحْوِ أَرْضٍ بِمُحِبٍّ قَدْ مَاتَ أَوْ نَحْوِ كَادَ
فَاغْلَمِي غَيْرَ عِلْمٍ شَكٌّ بَأَنِّي ذَاكَ وَابْكِي لِمَقْصَدٍ لَنْ يُقَادَا

وقول الشاعر (142):

مَا كَانَ ذَنْبِي فِي جَارٍ جَعَلْتُ لَهُ عَيْشًا وَقَدْ ذَاقَ طَعْمَ الْمَوْتِ أَوْ كَرَبًا

والتقدير: أو كَرَبَ أن يذوق.

138. ينظر: الارتشاف 1229/3، وتعليق الفرائد 298/3، وشرح الأشموني 130/1.

139. كشف الخفاء ومزيل الإلباس 280/2.

140. البيت الطويل، وهو لعمير بن ضابئ البرجمي في الكامل في الأدب 311/1، وخزانة الأدب 323/9، وتعليق الفرائد 298/3، وبلا نسبة في إيضاح الشعر ص: 229، والشاهد قوله: (وَكِدْتُ) حيث حذف خبر (كاد) والتقدير: وَكِدْتُ أَفْعَلْ.

141. البيتان من الخفيف، وهما للمرقش في شرح الكافية الشافية 206/1، وشرح التسهيل 395/1، والتذييل والتكميل 353/4، وبلا نسبة في تمهيد القواعد 1269/3، والشاهد فيه قوله: (أو قيل كاد) حيث حذف (كاد) لدلالة المعنى عليه، والتقدير: أو قيل كاد أن يموت.

142. البيت من البسيط وهو للحطيئة في ديوانه ص: 22، والدرر اللوامع 153/2، وبلا نسبة في الهمع 142/2، والشاهد قوله: (أو كَرَبًا) حيث استشهد به على حذف خبر (كَرَبَ)، والتقدير: أو كَرَبَ يَذُوقُهُ.



خاتمة البحث ونتائجه

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمّها:

1. دراسة النصوص والمتون من أهم المصادر في ترسيخ قواعد اللغة وفهمها.
2. أفعال المقاربة من النواسخ التي تدخل على الجملة الاسميّة، وتعمل عمل كان وأخواتها، إلّا أن خبرها لا يكون في الأكثر إلّا جملة فعليّة مقترناً بأن، وأنّ فعلها . غالباً . فعل مضارع.
3. تسميتها بأفعال المقاربة مجازاً من باب تسمية الكلّ باسم الجزء، فهي تنقسم حقيقة إلى ثلاثة أقسام المقاربة والرجاء والشروع.
4. الأفعال الدالة على المقاربة هي (كاد، أوشك، كرب) على المشهور، وزاد بعض النحاة (ألمّ، وأولى، وهلهل).
5. أفعال المقاربة ملازمة لصيغة الماضي إلّا (كاد) و (أوشك) و (طفق) و (جعل) فقد استعمل منها المضارع.
6. لا يأتي خبر (كاد) خبراً مفرداً إلّا نادراً.
7. أنّ هذا البلد لم ينفكّ ينجب العلماء الذين خدموا اللغة العربيّة، وأثروا المكتبة اللغوية بما تركوا من تراث.
8. الاهتمام بعلماء بلدنا الحبيب ليبيا، ودراسة آثارهم ونشرها اعترافاً منّا بسابق جميلهم، وإظهار هذه الجهود للعالم العربي والإسلاميّ إسوة بنظرائهم في البلاد الأخرى.



المصادر والمراجع

1. الإتيقان في علوم القرآن، لأبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر الحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وزارة الشؤون الإسلامية السعودية.
2. أدب الكاتب، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، شرحه على فاعور، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1408 هـ . 1988م.
3. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي تحقيق د. رجب عثمان محمد، د. رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الأولى 1418 هـ 1998م.
4. إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، المطبعة الكبرى الأميرية مصر، الطبعة السابعة 1323 هـ.
5. أسرار العربية، للإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق محمد بهجة الطيار، مطبوعات المجلس العلمي دمشق.
6. أمالي الزجاجي، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون دار الجيل بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1407 هـ . 1987م.
7. أمالي السيد المرتضي، للشريف أبي القاسم علي بن الطاهر أبي أحمد الحسين، تصحيح محمد بدر الدين الحلبي، الطبعة الأولى 1325 هـ . 1907م.



8. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة الطبعة الرابعة 1380 هـ 1961م.
9. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا بيروت.
10. الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمر عثمان بن عمر ابن الحاجب، تحقيق د. موسى العلي، مطبعة العاني بغداد.
12. إيضاح الشعر المسمى شرح الأبيات المشككة الإعراب، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى 1407 هـ . 1987م.
13. البديع في علم العربية، للمبارك بن محمد الشيباني مجد الدين ابن الأثير، تحقيق فتحي أحمد علي، جامعة أمّ القرى الطبعة الأولى 1420م.
14. البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث القاهرة.
15. البعث والنشور، لأحمد بن حسين بن علي بن موسى الخرساني أبي بكر البيهقي، تحقيق الشيخ عمر أحمد حيدر، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية بيروت، الطبعة الأولى 1406 هـ . 1986.
16. البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد أبي سعيد الأنباري، تحقيق د. جودة مبارك محمد، مكتبة الآداب القاهرة، الطبعة الثانية 1430 هـ 2010م.



17. تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق د. عبد الصبور شاهين، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب دولة الكويت، الطبعة الأولى 1422 هـ 2001 م.
18. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل بيروت، الطبعة الثانية 1407 هـ 1987 م.
19. التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق أ.د. حسن هنداي، كنوز إشبيليا للطباعة والنشر الرياض الطبعة الأولى 1430 هـ 2009 م.
20. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمد بدر الدين الدماميني، تحقيق محمد بن عبد الرحمن المفدي.
21. تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر القاهرة الطبعة الأولى 1422 هـ 2001 م.
22. تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1413 هـ . 1993 م.
23. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، للشيخ العلامة جمال الدين أبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1406 هـ . 1968 م.
24. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي المعروف بابن أم قاسم، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي القاهرة، الطبعة الأولى 1422 هـ . 2001 م.



25. التوطئة لأبي علي الشلوبين ، تحقيق يوسف أحمد المطوع، الطبعة الثانية 1981م.

26. الجمل، للزجاجي، اعتنى به وصحه ابن أبي شنب، مطبعة جول كربونل الجزائر 1926م.

27. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر بيروت لبنان الطبعة الأولى 1424 هـ - 2003م.

28. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، للشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي، ضبطه وصحه عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1428 هـ 2007م.

29. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح شواهد العيني. دار الفكر بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1419 هـ 1999م.

30. خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الرابعة 1418 هـ 1997م.

31. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1421 هـ . 2001م.

32. الخلاصة في النحو ألفية ابن مالك، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، تحقيق عبد المحسن بن محمد القاسم، سلسلة متون طالب العلم الطبعة الأولى 1439 هـ 2018م.

33. الدرر اللوامع على همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار عالم الكتب القاهرة، 1421 هـ 2001م.



34. الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للإمام شهاب الدين أبي العباس بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1414 هـ . 1993م.
35. درة الغواص في أوهام الخواص، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري، مكتبة المثني بغداد.
36. دلائل الإعجاز، للشيخ الإمام أبي بكر بن عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي القاهرة.
37. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني أبوبكر البيهقي، تحقيق د. عبد المعطي ملعجي، دار الكتب العلمية ودار الريان للتراث، الطبعة الأولى 1408 هـ . 1988م.
38. ديوان أمية بن الصلت، تحقيق سجع جميل الجبيلي، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى 1998م.
39. ديوان تأبط شراً وأخباره، تحقيق علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية 1419 هـ . 1999م.
40. ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، 1406 هـ . 1986م.
41. ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، شرح أ. عبداً مهتاً، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1414 هـ . 1994م.
42. ديوان الحطيئة، شرحه حمدو طماس، دار المعرفة بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1426 هـ . 2005م.



43. ديوان رؤية بن العجاج، تصحيح وليم بن الورد، دار ابن قتيبة الكويت.
44. ديوان كثير عزة، شرح د. إحسان عباس، دار الثقافة بيروت لبنان، 1391 هـ . 1971م.
45. زاد المسير في علم التفسير، للإمام أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي الطبعة الثالثة 1401 هـ . 1984م.
46. الزهد والرقائق، لعبد الله بن المبارك بن واضح المرزوي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية بيروت.
47. سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، تحقق شعيب الأرناؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى 1430 هـ . 2009.
48. شرح الآجرومية في علم العربية، لعلي بن عبد الله بن علي السنهوري، تحقيق محمد خليل شرف، دار السلام القاهرة، الطبعة الأولى 1427 هـ 2006م.
49. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله ابن عقيل، المكتبة العصرية بيروت لبنان الطبعة الثانية.
50. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1420 هـ 2000م.
51. شرح أشعار الهذليين، لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق عبد الرحمن أحمد فرج و محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة القاهرة.



52. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي الحسن عليّ بن محمد بن عيسى الأشموني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1955م.
53. شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د. عبد الرحمن السيّد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1410هـ 1990م.
54. شرح التسهيل المسمّى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"، لمحبّ الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، تحقيق أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام القاهرة، الطبعة الأولى 1428 هـ 2007.
55. شرح التسهيل للمرادي، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق محمد عبد النبي عبيد، مكتبة الإيمان المنصورة، الطبعة الأولى 1427 هـ 2006م.
56. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1421هـ 2000م.
57. شرح الجمل جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي تحقيق صاحب أبو جناح.
- شرح جمل الزجاجي، لأبي محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى 1405هـ . 1985م.
58. شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، تحقيق سلوى محمد عمر عراب، جامعة أمّ القرى الطبعة الأولى 1419هـ.



59. شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين محمد بن الحسن الأسترباذي، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس بنغازي، الطبعة الثانية 1996م.
60. شرح ديوان الحماسة لأبي تمام المنسوب لأبي العلاء المعري، تحقيق د. حسين محمد نقشة، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1411هـ - 1991م.
61. شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل بيروت لبنان الطبعة الأولى 1411 هـ 1991م.
62. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى 1408 هـ - 1988م.
63. شرح كتاب الجمل للزجاجي، لطاهر بن أحمد بن بابشذ، تحقيق حسين علي السعدي، كلية الآداب جامعة بغداد.
64. شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، لعبد الله بن بري، تحقيق د. عيد مصطفى درويش، محمد مهدي علّام، مجمع اللغة العربية القاهرة 1405 هـ - 1985م.
65. شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية، لمحمد محمد حسن شرب، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، 1427هـ - 2007م.
66. شرح الكافية الشافية، للإمام أبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1420هـ 2000م.
67. شرح المفصل لابن يعيش، لموفق الدين بن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية.
68. شرح المقدمة الجزولية الكبير، للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبيين، تحقيق تركي العتيبي، مكتبة الرشد الرياض الطبعة الأولى 1413هـ - 1993م.



69. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله محمد السلسيلي، تحقيق د. الشريف البركاتي المكتبة الفيصلية مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1406 هـ 1986 م.
70. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق د. أميل بديع يعقوب، د. محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1420 هـ 1999 م.
71. صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي بيروت 1347 هـ . 1955م.
72. ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس الطبعة الأولى 1980م.
73. فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد البكري، تحقيق د. إحسان عباس و د. عبد المجيد عابدين، دار الأمانة 1391 هـ 1971م.
74. القاموس المحيط، للعلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق مجدي فتحي السيد، المكتبة التوفيقية القاهرة.
75. الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل بيروت الطبعة الأولى 1417 هـ . 1997م.
76. كتاب الأفعال، للإمام أبي القاسم علي بن جعفر ابن القطاع، الطبعة الأولى دائرة المعارف العثمانية 1360 هـ.



77. كتاب التكملة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1419 هـ . 1999م.
78. كتاب جمهرة الأمثال للشيخ الأديب أبي هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، دار الجيل بيروت دار الفكر الطبعة الثانية 1408 هـ . 1988.
79. الكتاب، كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى.
80. كتاب العين مرتباً على حروف المعجم، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. عبد الحميد هندأوي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1424 هـ . 2003م.
81. كشف الخفاء ومزيل الإلباس، عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، تحقيق الشيخ يوسف بن محمد الحاج محمد، مكتبة العلم الحديث.
82. الكُنَّاش في فني النحو والصرف، للملك المؤيد عماد الدين إبي الفداء إسماعيل بن الأفضل بن عليّ الأيوبي الشهير بصاحب حماة، تحقيق د. رياض بن حسن الخوَّام، المكتبة العصرية بيروت 1405 هـ 2004م.
83. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر بيروت ودار الفكر دمشق، الطبعة الثانية 1422 هـ . 2001م.



84. اللباب في علوم الكتاب، للإمام أبي حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1429 هـ . 1998م.

85. لسان العرب، لابن منظور، دار المعارف.

86. المتبع في شرح اللمع، لأبي البقاء العكبري، تحقيق د. عبد الحميد الزوي، جامعة قار يونس بنغازي الطبعة الأولى 1994م.

87. مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف مصر.

88. مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد النيسابوري الميداني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية 1374 هـ . 1955م.

89. المحتسب في تبين وجوه القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة 1414 هـ 1994م.

90. المحصول في شرح الفصول " شرح فصول ابن معط في النحو " لابن إياز البغدادي. تحقيق شريف عبد الكريم النجار، دار عمّار للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الأولى 1431 هـ 2010م.

91. المرتجل، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق 1392 هـ 1972م.

92. المسائل الحلييات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداي، دار القلم دمشق . دار المنارة بيروت، الطبعة الأولى 1407 هـ . 1987م.



93. المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين ابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، مركز إحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة، الطبعة الثانية 1422 هـ 2001 م.
94. المصباح لما أعتَم من شواهد الإيضاح، لأبي الحجاج يوسف بن يبي بن يسعون، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، الطبعة الأولى 1429 هـ . 2008 م.
95. المطالع السعيدة في شرح الفريدة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. نبهان ياسين حسين، الجامعة المستنصرية 1977 م.
96. معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن الفراء، تحقيق محمد علي النجار، دار السرور.
97. معاني القرآن الكريم، للإمام أبي جعفر النحاس، تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني، الطبعة الأولى جامعة أمّ القرى 1410 . 1989.
98. معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى 1428 هـ . 2007 م.
99. معجم تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق د. رياض زكي قاسم، دار المعرفة بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1422 هـ . 2001 م.
100. معجم متن اللغة موسوعة لغوية حديثة، للعلامة الشيخ أحمد رضا، دار مكتبة الحياة بيروت 1380 هـ . 1960 م.
101. معجم القواعد العربية في النحو والتصريف وذيّل الإملاء، لعبد الغني الدقر، دار القلم دمشق، الطبعة الثالثة 1422 هـ 2001 م.



102. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1420 هـ . 1999م.

103. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت لبنان، 1992م.

104. المفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار عمار للطباعة والنشر الطبعة الأولى 1425 هـ . 2004 م.

105. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، جامعة أم القرى مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1428 هـ 2007 م.

106. المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت لبنان. الطبعة الأولى 1426 هـ . 2005م.

107. المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، الطبعة الثانية القاهرة 1415 هـ . 1994م.

108. الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون الطبعة الأولى 1996م.



109. المنصف شرح أبي الفتح ابن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم الطبعة الأولى 1373 هـ . 1954م.

110. النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق الطبعة الأولى 1401 هـ . 1981م.

111. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة 1413 هـ . 1992م.